الأمم المتحدة S/2022/880

مجلس الأمن

Distr.: General
28 November 2022
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أبلغكم بأن الهند تقترح تنظيم مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن على المستوى الوزاري بشأن موضوع "اعتماد توجه جديد لإصلاح تعددية الأطراف" في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين".

وسيرأس المناقشة المفتوحة وزير خارجية الهند، سوبرامانيام جايشانكار، وستُعقد في قاعة مجلس الأمن في الساعة 10:00 من يوم 14 كانون الأول/ديسمبر 2022.

وقد أرفقت طيه مذكرة مفاهيمية الغرض منها توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع (انظر المرفق).

وأرجو ممتنةً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روشيرا **كامبوج**

051222 021222 22-26993 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية لأغراض المناقشة المفتوحة التي سيجريها مجلس الأمن بشأن موضوع "اعتماد توجه جديد لإصلاح تعددية الأطراف" في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين"

1 - إن الأمم المتحدة، التي أنشئت في عام 1945 لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، قد بشرت بعهد جديد من العلاقات الدولية. وقد كانت المبادئ الراسخة في هذا العهد متوخاة باعتبارها التزاما بصون السلم والأمن الدوليين، والتمسك بالقانون الدولي، واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات التي يتم التفاوض بشأنها بصورة متبادلة، وتعزيز الحريات الأساسية للبشرية جمعاء. وأكدت الأمم المتحدة مبدأ المساواة في السيادة، وأضحت هي المنظمة الأكثر عالميةً وتمثيلاً التي تفسح المجال أمام الدول الأعضاء فيها كي تدلي بآرائها.

2 - وعلى مدى العقود السبعة والنصف الماضية، كان للأمم المتحدة الفضل إلى حد كبير في صون السلام وإنقاذ البشرية من حرب عالمية أخرى. فقد دأبت على السعي إلى إيجاد عالم أفضل للناس، بتركيزها على التنمية وحقوق الإنسان وتمكين المرأة، على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها.

3 - إن حال العالم اليوم يختلف عن حاله قبل 77 عاما. فالدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة هي أكثر من ثلاثة أضعاف الدول الأعضاء الخمسة والخمسين التي كانت موجودة في عام 1945. ومع ذلك، فإن تكوين مجلس الأمن، المسؤول عن السلم والأمن العالميين، قد حُدِّد آخر مرة في عام 1965، وهو أبعد ما يكون عن أن يعكس التنوع الحقيقي لعموم أعضاء الأمم المتحدة.

4 - وقد ظهرت تحديات عالمية جديدة خلال العقود السبعة الماضية، مثل الإرهاب ونزعة التطرف والجوائح، والتهديدات الناجمة عن التكنولوجيات الجديدة والناشئة، والتهديدات المتزايدة غير المتكافئة، والدور التخريبي للجهات الفاعلة من غير الدول، واشتداد المنافسة الجيوسياسية.

5 - وقد تم الاعتراف بذلك في الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، الذي ينص على ما يلي:

> فعالمنا ليس بعد ذلك العالم الذي كان مؤسسو منظمتنا ينشدونه قبل 75 عاما. إنه مُبتلى بتزايد اللامساواة والفقر والجوع والنزاع المسلح والإرهاب وانعدام الأمن وتغيّر المناخ والجوائح. والناس من مختلف أركان المعمورة يضطرون إلى الارتحال في ظروف شديدة الخطورة بحثاً عن الملاذ والأمان. وأقل البلدان نمواً تتعثر في محاولتها اللحاق بالركب، كما أننا لم نقضِ على الاستعمار قضاء تاما بعد[1].

وكل هذه التحديات تتطلب استجابة قوية متعددة الأطراف. ويتوخى التوجه الجديد الرامي إلى إصلاح تعددية الأطراف إجراء إصلاحات في جميع الركائز الثلاث للهيكل الحالي المتعدد الأطراف - السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان - على أن تكون الأمم المتحدة محور هذا الهيكل.

(1) قرار الجمعية العامة 1/75.

6 - وفي حين دعا إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية إلى التأييد الرسمي للإصلاحات الشاملة لمجلس الأمن، فإن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 عكست تأييد الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بوصف ذلك عنصرا أساسيا في الجهد الشامل الذي نبذله لإصلاح الأمم المتحدة، وذلك بهدف جعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته[2].

7 - وقد لاحظ الأمين العام أن نظام الأمن الجماعي حاليا يواجه اختبارا لم يسبق له مثيل. فعالمنا تمزقه الانقسامات الجيوسياسية والنزاعات وعدم الاستقرار، من قبيل الانقلابات العسكرية والنزاعات بين الدول والغزوات والحروب التي تمتد عاما بعد عام. ولا تزال الخلافات المستمرة بين القوى العظمى في العالم - بما في ذلك في المجلس - تحد من قدرتنا على الاستجابة بشكل جماعي. إن الأدوات التي مكنتنا من الابتعاد عن الحروب العالمية الكارثية أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، ولكن يجب أن تلائم بيئة السلام والأمن الدوليين التي تشهد تدهورا سريعا اليوم[3].

8 - وفي حين قدمت الدول الأعضاء ومجموعات الدول عدة مقترحات بشأن وضع إطار للإصلاحات، فإن غياب نص تفاوضي مشترك يعوق إحراز أي تقدم في هذا الصدد.

9 - وبالمثل، فإن الهيكل الإنمائي العالمي خارج الأمم المتحدة مشوش بنفس القدر، وسيلزم بذل جهود مكثفة لتعزيز التماسك والاتساق في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية. وستكون هذه الجهود حاسمة لضمان التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق نمو اقتصادي قوي ومطرد ومتوازن وشامل ومنصف للجميع.

10 - واعترافا بالحاجة إلى الإصلاح منذ عام 2000، أعلن قادة العالم ما يلي:

> لن ندخر جهدا لجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق جميع هذه الأولويات: الكفاح من أجل التنمية لجميع شعوب العالم، ومكافحة الفقر والجهل والمرض؛ ومناهضة الظلم؛ ومحاربة العنف والإرهاب والجريمة؛ والحيلولة دون تدهور بيتنا المشترك وتدميره[4].

11 - إن الأزمات المتعددة الأبعاد التي تواجه العالم اليوم تتطلب هيكلا تمثيليا متعدد الأطراف يعكس الواقع العالمي المعاصر ويكون جاهزا لمواجهة التحديات الناشئة. إن المشهد الأمني العالمي السريع التغير، واستمرار التحديات الأمنية التقليدية، وظهور تحديات جديدة ومعقدة، كلها عوامل تتطلب منبرا واضحا وعمليا وسريع الاستجابة وفعالا للتعاون لضمان إحلال السلام المستدام. ومن الواضح أن ما نحتاجه الآن هو تعزيز إيجاد حلول مسؤولة وشاملة للسلم والأمن الدوليين. وتتطلب هذه الحلول ما يلي:

(أ) الإصلاح المبكر للأمم المتحدة، في ظل الإصلاح الشامل لمجلس الأمن في جوهره، وفقا لالتزام قادة العالم في عام 2005، الذي أعيد تأكيده لاحقا في عام 2020، "ببث زخم جديد في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن"[5]؛

(2) قرار الجمعية العامة 1/60.

(3) الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام في جلسة مجلس الأمن 9112، في 22 آب/أغسطس 2022 (S/PV.9112).

(4) قرار الجمعية العامة 2/55.

(5) قرار الجمعية العامة 1/75.

(ب) معالجة القلق الواسع النطاق إزاء عدم كفاية المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة لتحقيق النتائج المرجوة أو مواجهة التحديات الجديدة؛

(ج) توفير هيكل متعدد الأطراف لا يستجيب بفعالية للتحديات الحالية فحسب، بل يظل أيضا صالحا لتحقيق الغرض المنشود من خلال الاستعداد لمواجهة التحديات التي قد تنشأ في المستقبل والتصدي لها على الفور.

12 - وبعد مرور 22 عاما على إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية و 17 عاما على انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، لا يزال إحراز تقدم ملموس بشأن إصلاحات الهيكل المتعدد الأطراف بعيد المنال. وفي حين أن هناك أهدافا محددة زمنيا يتوخى تحقيقها في المجالات الرئيسية، من قبيل أهداف التنمية المستدامة، فإن مسألة إصلاح الأمم المتحدة ظلت مفتوحة، من دون وضع جدول زمني محدد لها.

13 - والغرض من المناقشة المفتوحة المقبلة هو تشجيع الدول الأعضاء على إحراز تقدم في هذه المحادثة الهامة بشأن توفير توجه جديد لتعددية الأطراف، وتبادل أفكارها بشأن أفضل السبل للمضي قدما في إطار زمني محدد.

أسئلة توجيهية

- كيف يمكن بث زخم جديد في تعددية الأطراف بعد إصلاحها بغية ضمان أن تكون الأدوات التي بحوزتنا اليوم كافية للتصدي لتحديات المستقبل؟ ما هي العناصر الرئيسية لهذا التوجه الجديد لإصلاح النظام المتعدد الأطراف؟
- ما هي الخطوات المطلوبة لضمان أن يعكس مجلس الأمن الواقع العالمي المعاصر، والتي من شأنها أن تجعله أكثر فعالية في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين؟

شكل المناقشة المفتوحة

- سيرأس المناقشة المفتوحة وزير خارجية الهند، سوبرامانيام جايشانكار.
- سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة.